



المنظمة لحقوق الإنسان والدولية



© روپرٹز

بعض الأطفال في مقاطعة كوسوفو في جنازة فاضل تلة الذي زعم أنه قتل على يد أحد الجنود.

يوغوسلافيا

مقتل أشخاص في أعقاب مصادمات كوسوفو

مقتل فاضل تلة وإصابة متفرجين آخرين. وفي اليوم التالي، أنكر الجيش صلته بحادث إطلاق النار.

وطبقاً لتقرير أعدته مجموعة محلية لحقوق الإنسان، كان بين القتلى صبي في الخامسة عشرة يدعى يكيم سجيدو، إلى جانب ستة آخرين من المراهقين.

وصرحت السلطات بأنها ستشكل لجنة خاصة للتحقيق في أعمال القتل. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، كتبت منظمة العفو الدولية إلى رئاسة الدولة تحثها على مراعاة الدقة في التحقيق الذي ستقوم به اللجنة، ونراحته واستقلاليته، كما دعت السلطات إلى التأكيد من التزام موظفي إنفاذ القانون بالمعايير الدولية الخاصة باستخدام القوة. □

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بإطلاق سراح ١٨٤ سجيناً من قيد التنفيذ أو التحقيق، كما لولت المنظمة ٢٥١ قضية جديدة.

بدون إنذار. لقد رأيهم وهو يطلقون النار على مزارع يسوق جراره، فخرّ صريعاً أمام عيني». ولقي ثلاثة أشخاص مصرعهم، من بينهم حسبي مزييكو، البالغ السابعة عشرة، الذي قُتل فيما كانت العيارات النارية تطلق على دكان القرية الخاص بوالده.

وطالب قرويون من ستانوفك بإجراء تحقيق في حادث مقتل شخصين في ٣٠ كانون الثاني/يناير، هما صدرى مكسوقي وصادق ملاج، قالوا بأنهما لقيا مصرعهما عندما أطلقت الشرطة النار بطريقة عشوائية وبدون إنذار أو سبب على أشخاص ماشين في الشوارع.

في أول شباط/فبراير، كان فاضل تلة، وهو ميكانيكي سيارات في الخامسة والعشرين، يعمل في ورشة والده ببلدة بودچيفو، ثم ركض إلى الشارع ليشاهد دبابات الجيش المارة. ووراء أحد دبابتين رأوا جندياً في إحدى التهابات، ويطلق النار من مسدس، مما أدى إلى

قتل ٣٠ شخصاً على الأقل من الألبانين العرقين في مقاطعة كوسوفو في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وانتشرت قوات الأمن الاتحادية في مهمة رسية عندما طالب المتظاهرون باستقالة الرعامة السياسيين المحليين، وإجراء انتخابات حرة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين. وقال رجال الشرطة في أعقاب المصادمات العنيفة، بأنهم لم يردو بإطلاق النار إلا بعد بدء المتظاهرين بإطلاق النار عليهم. ولكن التقارير تشير إلى أن الشرطة في حوادث معينة فتحت نيرانها على متظاهرين لا يحملون سلاحاً، وعلى بعض المفرجين.

وقد ورد أن الشرطة الاتحادية لقمع الشعب دخلت قرية ماليسيفو في ٣٠ كانون الثاني/يناير وشنّت غارة يعتقد المرافقون أنها للاقتام لشرطى أصيب بجروح في اليوم السابق بتلك المنطقة. وصرح موظف على المصادرات بقوله: «إن رجال الشرطة قعوا عليهم من جميع الجهات، فقتلوا أشخاصاً أرباء وغير مسلحين،

الحبس الانعزالي لمنتقدي الحكومة المعتقلين عقب المصادمات

ما زال ١٠٠ سجين سياسي على الأقل من اعتقلوا عام ١٩٨٩ محتجزين في الحبس الانعزالي بدون تهمة أو محاكمة. قد يكون كثيرون منهم من سجناء الرأي. ولا يعرف شيء عن أماكن اعتقالهم. وقد جرت هذه الاعتقالات، وحسب ما ورد، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر في عدة بلدان ومدن، من بينها الأجدبية وبينغازي وطرابلس، وذلك في أعقاب مظاهرات ومصادمات نشب بين مجموعات المركبين الدينيين وأعضاء قوات الأمن والجانب التوري.

ويقال إن كثيرين من المعتقلين هم من أتباع الدعوة «الوهابية»، وهي دعوة سنية سلفية تأسست في السعودية في القرن الثامن عشر. إلا أن هناك آخرين يبدوا أنهم من منتقمي الحكومة وليس لهم أيه انتماءات سياسية أو دينية. ومن بينهم مهندسون وموظفو حكومة وطلاب. فقد اعتقل في بنغازي في شهر كانون الثاني/يناير فتحي محمد عطيه العبار، وهو مهندس كهربائي في أواخر العشرينات من عمره، يعمل في إحدى محطات الكهرباء. كما اعتقل محمد علي ماماش، البالغ الثلاثين، في شباط/فبراير في جامعة بنغازي حيث كان يعمل فنياً.

كان المعتقلون الذين احتجزوا في الملاخي في طروف مئاتة يعرضون للتعذيب والمعاملة السيئة. وتخلي منظمة العفو الدولية أن يكون المعتقلون الحاليون خاصعين لنفس العاملة خلال احتجازهم في حبس انعزالي طويل الأجل.

وفي حزيران/يونيو وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، سالت منظمة العفو الدولية السلطات عن عدد المعتقلين خلال العام، وعن مكان وجودهم وأسباب اعتقالهم، ولكنها لم تلتقي أي رد. □

إفراج: أطلق سراح سجنين في بلغاريا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بموجب عفو، وهما: إبراهيم إيماعيلوف عارفوف (انظر عدد كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ من النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية) وكristoforov (انظر عدد كانون الثاني/يناير ١٩٩٠).

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد من نروي قصصهم على هذه الصفحة بعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد أتي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يرّوج لها. وبعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافية أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. وموازاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بمحرض وكيسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميل سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.



الصين

زانغ جينغشنغ: في الخامسة والثلاثين من عمره، حكم عليه بالسجن لمدة ١٣ سنة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، بتهمة ارتكاب جرائم «مناهضة للثورة» خلال مظاهرات تأييد الديمقراطية التي جرت في وقت سابق من العام المذكور. وقد صدر الحكم عن المحكمة المتوسطة الشعبية في تشانغشا (عاصمة إقليم هونان).

أدين زانغ جينغشنغ بتهم هي: القاء خطاب في جامعة هونان تأييداً للديمقراطية» و«الحرية»، والاشتراك في اتحاد العمال المستقل وغير المشروع، وتحريض العمال على الإضراب والطلبة على مقاطعة دروسهم، وكتابة نشرة ضد الحكومة. وقد تشكلت اتحادات مستقلة للعمال والطلبة في مختلف مدن الصين في أيام مايو ١٩٨٩، وحضرتها الحكومة بعد إعلان الأحكام العرفية في بكين في أيام مايو ٢٠. وقد ثبتت منظمة العفو الدولية زانغ جينغشنغ كسيجين رأي عندما كان يقضي حكماً صدر بحقه في وقت سابق بعد إدانته بتهمة «الدعائية الماوية للثورة». وفي نيسان/أبريل ١٩٨١، بينما كان يعمل في مصنع تشانغشا للألات، قُبض عليه في سياق حملة الإجراءات الصارمة ضد

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللائقة تناشد إطلاق سراح زانغ جينغشنغ، ثم إرسالها إلى: Zhang Jingsheng

Prime Minister Li Peng
Guowuyuan
Beijingshi
People's Republic of China. □



المتظاهرون من أجل الديمقراطية في مسيرة تجوب شوارع بكين في أيام مايو ١٩٨٩.

ال سعودية

في حزيران/يونيو ١٩٨٩ اعتقل عبد العزيز الفارس، وعلى آل ليل، وصلاح نصفان، وحسين سبيط، وحامن الصادق، وهم طلاب في أوائل العشرينيات من العمر بجامعة الملك سعود بالرياض، وما زالوا معتقلين بدون تهمة أو محاكمة في سجن المباحث العامة في منطقة العليشة بالرياض. وقد حُرموا من الاتصال بالمحامين ومن الاستشارات القانونية.

كان الخمسة من بين سبعة طلاب مسلمين شعرين قُبض عليهم بعد وقت قصير من اندلاع النار في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيو في مساكن الطلبة بالجامعة. وأطلق في وقت لاحق سراح اثنين من المجموعة هما عبد الله ثايس وعلى صادق. يوضع المحتجزون في حبس انعزالي لفترات طويلة، تصل أحياناً إلى أكثر من ستة أشهر وذكر بأن الأساليب المستعملة تشمل الاعتراف «بأنهم أشعلوا الحريق». ولا يعرف شيء عن حالتهم الصحية الراهنة، وحتى الان لم يرد ردًّا من السلطات. وقد أدعى محتجزون سابقون بأن التعذيب يمارس عادة خلال الاستجواب عندما يوضع المحتجزون في حبس انعزالي لفترات طويلة، تصل أحياناً إلى أكثر من ستة أشهر وبعدهم، من بينهم عبد العزيز الفارس وعلى آل ليل، بمحروم وفي وقت لاحق تم علاجهم بالمستشفى.

حسب ما تناهى إلى علم منظمة العفو الدولية، لم يلعب الطلاب الخمسة الذين ما زالوا معتقلين أي دور في إشعال الحريق، وهي تعتقد بأنهم اعتقلوا فقط

بسبب معارضتهم الحالية من العنف للسياسة التي تنتهجها الحكومة تجاه الطائفة الشيعية في البلاد. ولطالما اشتكي المسلمين الشيعة من التمييز في عاملتهم وحرمانهم من حقوقهم المتساوية في حرية الفكر الديني والمارسة الدينية. ولم يعرف عن الطلبة الخمسة أئمَّة يتمنون لأية مجموعة معارضة منظمة.

وفي تموز/يوليو ١٩٨٩، بعثت منظمة العفو الدولية مناشدات من أجل ثلاثة من هؤلاء الطلاب، بعد أن تلقت تقارير تشير إلى تعرضهم للتعذيب لإرغامهم على

الكاميرون

أومارو أمان: في الثانية والثلاثين من عمره، احتجز احتجازاً إدارياً لمدة غير محددة بدون تهمة أو محاكمة لأكثر من خمس سنوات.

الدولية تعتقد بأنه سجين رأي لم يختجز لسبب سوى الاشتباكات في علاقته بمديرِي الانقلاب استناداً إلى كونه من أصل كاميروني شمالي، وبدون وجود أي دليل عن علاقته بالانقلاب.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللائقة تناشد إطلاق سراح أومارو أمان فوراً، ثم إرسالها إلى:

President Paul Biya
Palais de la Présidence
Yaoundé
Cameroon □

العسكرية في ياوندي في آب/أغسطس ١٩٨٤ بتهمة اشتراكه في محاولة الانقلاب، ولكن ابرأته ساحته واطلق سراحه. غير أنه اعتقل ثانية في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، بدون إبداء الأسباب. وهو محتجز منذ ذلك الوقت في سجن يوكو في الكاميرون الأوسط مع عدة أشخاص آخرين ما زالوا معتقلين بوجب الاحتياز الإداري بتهمة اشتراكهم في محاولة الانقلاب.

ولم تقدم سلطات الكاميرون ما يبرر استمرار اعتقال أومارو أمان. ومنظمة العفو

أعقب ذلك، وورد أن الجنود الموالين للرئيس بيا أعدموه بصورة فورية الأشخاص المشتبه باشتراكهم في محاولة الانقلاب.

اتهمت الحكومة رئيس الجمهورية السابقة أحمدو أهيدجو بتدبير الانقلاب من منفاه في باريس بمشاركة أعضاء الذين يتمنون مثله إلى شمال الكاميرون. وقد أدين ألف شخص اعتقلوا في أعقاب هجوم شنته قوات الأمن على القصر الجمهوري في العاصمة ياوندي وغيره من المنشآت الرئيسية في ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٤ في محاولة فاشلة للإطاحة بحكومة الرئيس بول بيما.

ولقى ألف شخص تقريباً مصرعهم خلال القتال العنيف الذي نشب في



منظمة العفو الدولية تحت الأضواء

حملة شعواء على نقابات العمال



جنة أحد أعضاء اتحاد عمال السلفادور الوطني (فيتا ستراس)، قُتل إثر هجوم بالقنابل على مكاتب المنظمة في سان سلفادور، ويقوم رجال الإنقاذ بانتشال جثته من المطامن؛ لقد أسفروا هذا الهجوم عن مقتل ١٠ أشخاص (انظر صحفة ٥). © روبيز

يتنبئ إليه جميع نقابات المعلمين في البلاد، ممارسات العنف ضد المعلمين خلال السنوات الخمس الماضية إلى تحرير في سياسة الاتحاد، فبدلاً من أن يحصر الأعضاء انشطتهم ضمن مطالب العمل، حاولوا التأثير على سياسة التعليم. ويقول رئيس مكتب العلاقات الدولية للاتحاد: «بدأ المعلمون في توسيع دورهم ليشمل تعليم المجتمع بأسره، بدلاً من حصر نشاطهم ضمن غرفة الدراسة». ويفسّر قائلاً: «يعبر التفكير الانتقادي هنا، وهذا النوع من التعليم، أمرين هدفين».

إن عشرات من المعلمين الكولومبيين قد «اختفوا» أو لقوا مصرعهم منذ عام ١٩٨٦. وقد سجل اتحاد المعلمين الكولومبي ٥٠ حادثة قتل، وثمانى حالات «اختفاء» في عام ١٩٨٨. وفي عام ١٩٨٩، صرّح اتحاد المعلمين بأن « حوالي ألف معلم تلقوا تهديدات بالقتل، ولكن وزارة التعليم الوطني لم تتخذ أي إجراءات من أجل المحافظة على حياتهم».

قتل بالرصاص عامل مناضل بارز، هو سباستيان موسكيرا، على أيدي رجلين مسلحين عندما كان مسافراً من بلدة أباراتادو إلى نويفا كولونيا بمطقة أوروبا في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وعلى الرغم مما جاء عن وجود حوالي خمسة مراكز عسكرية على الطريق بالمنطقة، لم يتخد، كما يبدو، أي إجراء من قبل قوات الأمن لمنع أعمال القتل أو القبض على القتلة. والظروف توحّي بشدة على أنه كان ضحية إعدام خارج عن نطاق القضاء.

كان سباستيان موسكيرا في طريقه إلى مجموعة من العمال المزارعين لإبلاغهم بعض المعلومات، إذ كان يتوب عنهم بشأن مطالبه الخاصة بالعمل آذاكه. وكان هو مستشاراً لجمعية العمال الزراعيين الوطنية، وغضوا في مجلس اتحاد النقابات، وفي جهة المعارضة الشعبية المشروعة المعروفة باسم (فريتي بوبيولا).

قتل بالرصاص عامل مناضل بارز، هو سباستيان موسكيرا، على أيدي اتحاد النقابات الوطني، كان أكثر من ٣٠٠ عضو من أعضائه ضحية لأعمال قتل ذات دافع سياسية، وذلك منذ تأسيسه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

وقد عانى إقليم زراعة الموز بمطقة أوروبا في شمال غرب دائرة انتيوكيا، بشكل خاص، من حملة ترهيب متقطنة ضد أعضاء النقابات، شملت اعتقالات تعسفية «اختفاءات»، وأعمال قتل ذات دافع سياسي. وقد ورد أن معظم أعمال القتل بالمنطقة، قامت بها قوات شبه عسكرية تعمل تحت إمرة القوات المسلحة النظامية، أو موافقتها، أو تمت على أيدي رجال مسلحين مستأجرين من قبل ملاك الأراضي المحليين، وإن كان يبدو أن موظفين من الجيش أو الشرطة، كانوا مسؤولين بطريقة مباشرة عن العديد من حوادث إعدام جرت خارج نطاق القضاء.

كثير من العمال وال فلاحين والنقابيين، هم اليوم بين آلاف سجناء الرأي، وضحايا التعذيب والإعدام في شتى أنحاء العالم. وتعرض كثيرون منهم للسجن، أو المعاملة السيئة بسبب ممارساتهم السلبية لحقوقهم الإنسانية، ومنها حقوقهم النقابية الأساسية.

واحتُجز كثيرون في مختلف أنحاء العالم، وفي بلدان مختلفة الآيديولوجيات ، بدون محاكيم أو إصدار أحكام بحقهم. وقد يقضون في السجن سنوات طويلة دون أن يعرفوا ، من يوم إلى آخر ، متى سيطلق سراحهم .. وفي بعض الحالات ، دون أن يعرفوا متى سيجري إعدامهم.

وتكثر تهديدات القتل الموجهة إلى النقابيين الناشطين في بعض البلدان. كما ت تعرض عائلات العمال أيضاً للتهديد والمضايقة ، وتعرضت مكاتب النقابات للتقيش الدقيق والتفسير، بناء على أوامر أو موافقة رسمية ، على ما يليوا.

لقد شنت منظمة العفو الدولية حملات من أجل حماية حقوق النقابيين الأساسية في كل منطقة من مناطق العالم. وتبنت المنظمة، كسجناء رأي ، عملاً مناضلين سجنوا لا لسبب سوى ممارساتهمسلبية لحقوقهم. وأوقفت مراقين لحضور محاكمات النقابيين ، وألحت على وجوب الالتزام بإجراءات قانونية تتماشى مع الأعراف الدولية. وما يرجح منظمة العفو الدولية تطلب الحكومات بأن تتحمل المسؤولية عن تعذيب الرجال والنساء ، و«اختفائهم» ، وإعدامهم خارج نطاق القضاء ، بسبب أنشطتهم النقابية. والحالات التالية ليست سوى أمثلة تبيّن مدى الاضطهاد الذي تعرض له النقابيون في شتى أنحاء العالم.

تلقي عشرات من الزعماء النقابيين ومحامي العمال والمستشارين القانونيين للنقابات في كولومبيا ، تهديدات بالقتل باسم «فق الموت» شبه العسكرية. وقتل عديدون من أصرروا على ممارسة أنشطتهم النقابية المشروعة ، أو «اختفوا» ، كما يبدو ، في أعقاب احتجازهم من قبل قوات الأمن ، أو رجال مدنيين يعملون معهم



أحد الاعتقالات العديدة التي وقعت يوم عيد العمال عام ١٩٨٨ ، حينما قاتل الشرطة بفأس اجتاج سلمي في إستبول.

المئية الحاكمة الجديدة حالة طوارئ لمدة غير محددة ، وحضرت جميع الأحزاب السياسية والنقابات. وقد أتي القبض على أكثر من ١٠٠ نقابي منذ مطلع آب/أغسطس ١٩٨٩ لمعارضتهم سياسات الحكومة العسكرية ، خاصة بشأن قرارها حظر جميع النقابات والجمعيات المهنية. وأطلق سراح بعضهم بدون توجيه أي تهم إليهم ، إلا أن كثيرين غيرهم ما زالوا قيد الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة.

بين المعتقلين رئيس نقابة عمال القطاع العام ، ونائب أمين النقابة العامة للعمال السودانيين ، ونائب أمين جمعية المحامين في السودان ، وقادة نقابات عمال المخازن والمهندسين والأطباء.

مأمور محمد حسين ، سجين رأي يبلغ الخامسة والخمسين ، وهو طبيب نسائي ، أصدرت محكمة خاصة في الخرطوم الحكم بإعدامه في كانون الأول/ديسمبر.

إنه عضو ناشط في نقابة أطباء السودان - التي أصبحت الآن محظوظة.. وقد أدين للدعوه إلى إضراب الأطباء واشتراكه في اجتماع مدته ١٠ دقائق استعداداً لهذا الإضراب. ويعتقد بأن حكم الإعدام الصادر بحقه قد خُفّف ، وإن كان لم يصدر تصريح رسمي يفيد ذلك. ويجيب قانون حالة الطوارئ ، أصبح تنظيم الإضراب جريمة يعاقب عليها بالإعدام.

وقد حوكم معه بنفس التهمة طبيب آخر ، اسمه سيد محمد عبد الله ، وصدر عليه حكم بالسجن لمدة ١٥ سنة. ويقضي الطيبان الحكم في سجن كوير بالخرطوم.

قصير من تعرض ذلك المصانع ، حيث تُصنَّع الكوكاكولا ، هجوم بالمدافع على الشاشة ، وتهديد أعضاء النقابة العاملين فيه.

وفي الصين اتسمت الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة ضد متقدديها ، والمناضلين من أجل الديمقراطية فيها ، بالقبض على آلاف الأشخاص منذ عمليات القتل الجماعي للمتظاهرين في بكين في أوائل حزيران/يونيو ١٩٨٩.

وقد أعلن رسميًا بأن باي دونغينغ ، وهو عامل بالسكك الحديدية في السادسة والعشرين من عمره ، قد قُبض عليه في تشينغدو (إقليم سيشوان) في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٨٩. وكان عضواً في اللجنة المركزية للاتحاد المستقل الخاص بيعال بكين ، وهو اتحاد تأسس في بكين في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وهو محظوظ الآن.

أثنى هذا العامل بالاشتراك في «الفرد المناوي للثورة» في بكين ، ولو أن التهم التي وجهت إليه لم تحدد بالضبط. ولا يعرف مكان احتجازه ، وإن كان يُحتمل وجوده في سجن كويتشن ، على بعد ٣٠ ميلاً شمالي بكين ، حيث يقال إن قادة مؤيدي الديمقراطية محتجزون به. وقد ورد أن عدداً كبيراً من الذين اعتقلوا بعد إجراءات ٤ حزيران/يونيو الصارمة قد تعرضوا للضرب المبرح ، وخاصة خلال الفترة المبكرة من استجوahem.

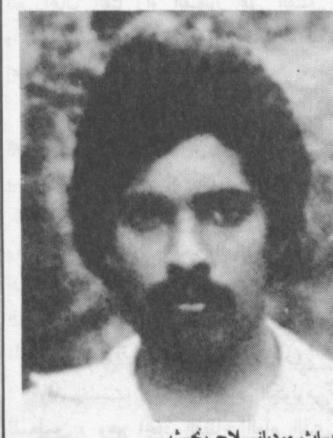
وفي أعقاب الانقلاب العسكري في السودان في حزيران/يونيو ١٩٨٩ ، فرضت

شوهدوا على قيد الحياة آخر مرة بقرب منزلها في ١٠ شباط/فبراير. وفي صباح اليوم التالي عثر على جثتها في الكامبانيرو (مكان تلقى فيه الجثث). وكانت تحمل آثار تعذيب واضحة عليها.

وقد حدث مصرع الشقيقين بعد وقت



مودورابوليج ليونيل



هيراث موديانسلاج ريجيث

كما أن شرطة سري لانكا أيضاً موضع اشتباه من حيث اشتراكها في انتهاكات حقوق الإنسان الممارسة ضد العمال. فقد «اختنى» عامل ومستشار قانوني ، بعد بضعة أسابيع من اعتراف العامل على استعمال آلات خطيرة في مصنع «فلورال غرين» ، بم المنطقة التجارية الحرة المجاورة للمطار الدولي قرب كاتونياك. ولا تتمكن النقابات من ممارسة نشاطها بفاعلية في هذه المنطقة.

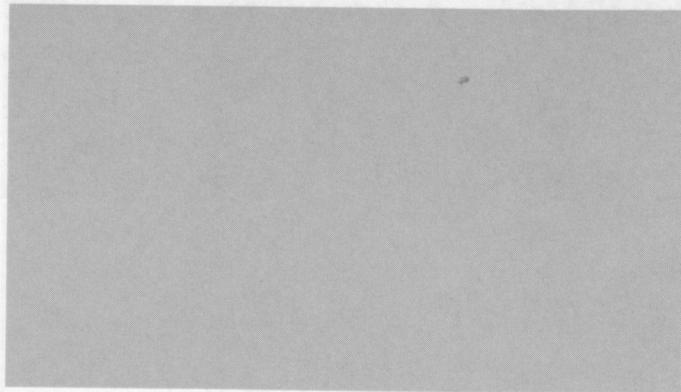
وقد أوقف مُشكّل آلة ، يدعى هيراث موديانسلاج ريجيث ، عن عمله بعد اعترافه على ظروف العمل الخطيرة. وقد شوهد ، مع مستشار يعمل في مركز محل للاستشارات القانونية يدعى مودورابوليج ليونيل ، آخر مرة ، عندما كانا عائدين بالدراجة إلى البيت بعد تحقيق داخلي بشأن إيقافه عن عمله في المصنع في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩. ويقول شهود عيان بأن الاثنين أخذوا إلى مكان بعيد بواسطة مجموعة من الأشخاص كانوا مسافرين في شاحنة بيساء صغيرة ، وهم يعتقدون بأنهم ضباط شرطة. وفي اليوم التالي عثر على دراجتها مهجورة في مكان قريب.

قبل هذه الحادثة ببضعة أيام ، ورد أن ضباط شرطة هدد مودورابوليج ليونيل ، إن هو استمر بالتدخل في نزاعات العمال. وتلقت تهديدات أيضاً زوجها الضحية اللتان أبلغتا المفتش العام ، وبعض أعضاء البرلمان بشأن «اختفاء» زوجها.

وأعلنت سلطات سري لانكا عن قيامها بإجراء تحقيق في «اختفاءات» فلورال غرين ، ولكنها لم تعلن نتائج هذا التحقيق.

و«اختنى» عدة مئات من زعماء النقابات والناشطين ، أو أُعدموا خارج نطاق القضاء ، في ظل حكومات متعاقبة حكمت غواتيمala قبل انتخاب الرئيس فينسبيو سيريزو وأريفالو لتولي الحكم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. ومع العودة إلى الحكم المدني ، بدأت الحركة النقابية في إعادة تنظيم صفوفها ، إلا أن النقابيين ما زالوا يتعرضون لاتهادات حقوق الإنسان.

كانت نقابة مصنع تعينة قوارير الكوكاكولا في مدينة غواتيمala (ستيكسا) في مقدمة الحركة النقابية في البلاد ، وكانت أيضاً هدفاً لاتهادات حقوق الإنسان منذ أمد بعيد. وكان هناك شقيقان نقابيان يعملان بهذا المصنع ، هما كارلوس إينزيليك وتايرون فرانسيسكو ساغاستيوم ،



تحتى حتى تعود إلى الظهور. في أوائل آب/أغسطس ١٩٨٩، اقتحم رجال الشرطة مصنع حلوان للحديد والصلب، جنوب القاهرة، واستخدموه الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية والهراوات الكهربائية ضد العمال؛ لتفريق احتجاج اعتصامي تأييداً للمطالبة برفع الأجور. وأطلقت الشرطة النار وقتلت عاملًا، على الأقل، وأعتقلت أكثر من ٦٠٠ عامل. وورد أن بعض المعتقلين عذّبوا لإرغامهم على تقديم «اعتراضات» تشير إلى أن موافقة شيوخية كانت وراء الاعتصام.

كما ورد أن شرطة مخابرات أمن الدولة في القاهرة، الذين استج gioوا الرعيم العمال محمد مصطفى بشأن الاحتجاج، هددوه بالقبض على زوجته واغتصابها. وقد جرّدوه من ثيابه، ووجهوا إلى صدره وغضوه هواء بارد من مروحة إلى جسده.

وطلّت عائلات عدد كبير من عمال المصنع المعتقلين لا تعرف شيئاً عن

على مكاتب النقابات، والاعتقالات العشوائية، على وجود محاولة لترهيب العمال الناشطين في النقابات المشروعة والمعارضة السياسية.

وفي أيلول/سبتمبر، اعتقل ٦٤ من أعضاء النقابات في أعقاب احتجاج ضد اعتقال عدد من أعضاء المجلس التنفيذي لاتحاد عمال السلفادور الوطني (فيناستراس). وذكر عدد كبير من المعتقلين بأنهم تعرضوا للتعذيب في مقار الشرطة الوطنية. ولدى منظمة العفو الدولية معلومات بشأن سة نقابيين، على الأقل، اعتجزوا منذ حزيران/يونيو، وما زالوا «محتجين» حتى الآن. كما ترد تقارير مستمرة عن غارات يشنها رجال الشرطة وهجمات تقوم بها القوات المسلحة على مكاتب النقابات.

ولقي عشرة أشخاص مصرعهم، وأصيب نحو ٣٦ شخصاً آخر من بحث نتائجة لإنقاء قنبلة على مكتب «فيناستراس» في وسط سان سلفادور في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

وقد انفجرت القنبلة خلال اجتماع زعماء النقابات، ولقي ستة زعماء بارزين مصرعهم على الفور وتوفي أربعة أشخاص، من بينهم رئيسة «فيناستراس» فيبي إليزابيث فيلاسكويز، في وقت لاحق بالمستشفى.

وكانت مكاتب «فيناستراس» قد تعرضت لإنقاء القنبلة قبل ذلك ثلاثة مرات في ١٩٨٩. وقد زعم بأن بعض رجال الشرطة الوطنية، وفروع أخرى من قوات الأمن، كانوا مسؤولين عن هذه التفجيرات.

حدث انفجار «فيناستراس» بعد يوم واحد من هجوم بحق الماء على مقار هيئة رئاسة الأركان المشتركة للقوات المسلحة، وقد نسب هذا الهجوم إلى مجموعة المعارضة المسلحة «جبهة التحرير الوطنية فارابوندو ماركي».

وعلى الرغم من تأكيدات الرئيس كريستيان بأنه سوف يجري تحقيق شامل دقيق في الهجوم على مكتب «فيناستراس»، لم يُحرز أي تقدم يذكر بشأن تحديد المسؤولين عن هذا الهجوم وتقديمهم للعدالة.

واستخدام العنف ضد النقابيين في مصر في السنوات الأخيرة مشكلة لا تقاد مظاهرات الاحتجاج على قوانين وظروف العمل.



عمال مصنع تعبية الكوكاكولا في غواتيمala سيتي يتظاهرون احتجاجاً على ارتفاع مستوى المعيشة وحرمان النقابات العمالية من حقوقها.
© دينر أوفرات



سيد محمد عبد الله (علي العين) ومأمون محمد حسين (على العين) - عضوان في نقابة أطباء السودان - في أثناء محاكمةهما في الخرطوم.

وقد ورد بأن سيد محمد عبد الله تعرض للتعذيب على أيدي أعضاء من مصلحة الأمن، بعد وقت قصير من اعتقاله، وبأنه حُرم من التسلل القانوني الكافي خلال محاكمة، مما يتعارض مع المعايير الدولية المعترف بها للمحاكمات العادلة.

وقد حظرت الاحتفالات يوم العمال في تركيا منذ حدوث الانقلاب العسكري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، ولم يعد أول أيار/مايو يوم عطلة، بل يوم عمل عادي. وأصبحت التجمعات في ذلك اليوم خاصة لعمليات أمنية مشددة، مما أدى إلى اعتقال عدد كبير من المتضليلين السياسيين سنوياً.

في ليلة ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩، اعتقل كلُّ من مهتم الله عباسيو غولاري وعلى كوركاز، وهو عاملان عمر الأول ٢١ سنة والثاني ١٩ سنة، في إزمير لحيازتها كراسات وملصقات مدنية تتبع «إيكيم» (تشرين الأول/أكتوبر)، إشارة إلى مجموعة سياسية غير مشروعة. وكانت هذه النشرة والملصقات تدعى العمال للاحتفال بأول أيار/مايو كعيد دولي للعمال.

كما اعتقل ١٣ شخصاً آخر في الفترة ما بين ٢٨ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو. وفي ١٠ أيار/مايو، اتهم كلُّ من مهتم الله عباسيو غولاري وعلى كوركاز وترائي بولات وستة آخرون من قبل محكمة أمن



نوبل ويليامز، نائب رئيس فرع إقليم كاب الغربي من مؤتمر المحادات النقابات العمالية في جنوب أفريقيا (كوساتي)، وكان قد اعتقل ١٥ شهراً دون محاكمة، ثم فرضت قيود على أنشطته وتلقائه بموجب مرسوم حكومي حتى شباط/فبراير ١٩٩٠، حينما رفع الرئيس دي كليرك الألوام التقيدية المفروضة على مئات من المعتقلين السابقين. وعلى الرغم من أن الحكومة أرخت الضوابط على المسيرات والجمعيات في الشوارع منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، فما زالت قوات الأمن تعرقل الأنشطة النقابية، وذلك باستخدامها العنف في فض مظاهرات الاحتجاج على قوانين وظروف العمل.



فريانشيسكو «تشيكو» مونديس، رئيس نقابة العمال القرويين في شابوري بولاية أكريه في البرازيل، قُتل بالرصاص خارج بيته يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وكان من الأعضاء المؤسسين في المجلس الوطني للعاملين في استخراج المطاط، وُعرف على الصعيد الدولي بدوره الحاسم في توحيد صفوف العاملين في استخراج المطاط، للدفاع عن مصدر رزقهم إزاء التعديات التي يرتكبها أصحاب المزارع وبخار الحشيش. وفي نوزوليبويو ١٩٨٩، وُجهت التهمة رسمياً إلى الدين من مرivity الماشية، بقتل فريانشيسكو مونديس عدماً، ولكن المحاكمة لم تُعقد بعد. وكان كثير من الرعاع التقليديين ضمن أكثر من ١٠٠٠ شخص قُتلوا في نزاعات على الأراضي في البرازيل منذ عام ١٩٨٠؛ وعلى الرغم من الشروع الواسع لأهالى القتل هذه، وطبيعتها الاستمرارية، فإن الحكومة البرازيلية قد تقاعست عن اتخاذ إجراءات فعالة لوضع حد لها.

© تشارلز كلوفر

إن قدرة حركة النقابات الدولية على تعزيز أوضاعها، وحشد مواردها من أجل زملائهم العمال، ثابتت في العديد من المناسبات أنها تسلك أنفع الطرق لمحاربة السجن التعسفي والتعذيب. □

ولقد تلقت المنظمة منذ البدء تأييد منظمات قائمة تدافع عن حقوق الإنسان، ومؤسسات نقابية لبت نداءات منظمة العفو الدولية من أجل الدفاع عن العمال السجناء في مختلف أنحاء العالم.

ما يمكن فعله

بفرض منظمة العفو الدولية في منطقتك، واحصل منه على مزيد من المعلومات حول طريقة عمل منظمة العفو الدولية مع النقابات من أجل وضع حد لاتهامات حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم. □

تقاسم المعلومات الواردة في هذا المقال مع أصدقائك وأفراد عائلتك وزملاء عملك. ابحث القضايا المثاررة مع مجموعات محلية تتبع إليها. قدم هذا المقال لنقابتك واطلب منها إثارة القضايا الحالية الواردة فيها. وحيثما أمكن، اتصل

ميتروفيكا رفض تقديم مساعدة طيبة لعمال مرضى، وبكونه أحد الذين أشرفوا على تنظيم الدخول إلى المسرح، والسامح للأشخاص بالاتصال بهم أو رفض ذلك. وعلى الرغم من عدم اتهام الآخرين بالالتجاه إلى العنف أو الدعوة إلى استخدامه، فإن الادعاء يسعى لتحميلهم مسؤولية الإضرابات التي وقعت في آذار/مارس، بما في ذلك صصرع ٢٦ شخصاً خلال المظاهرات، في وقت كان فيه هؤلاء المتهمون متقلين. والتهم الموجهة لهم تنطوي على أحكام بالسجن لمدة تراوحت بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة، أو الحكم بالإعدام. ولا تزال المحاكمة مستمرة.

وفي كوريا الجنوبية، نُظمت مظاهرات نقابية على نطاق واسع خلال عام ١٩٨٩ للمطالبة بتعديل قوانين العمل التقليدية، وللاحتجاج على القيود المفروضة على النقابات، ولتأييد زملاء مصريين. وفي كانون الأول/ديسمبر، أُعلن عن تأسيس جمعية نقابية وطنية ثانية تحت اسم «تشونوهيب»، شملت قاعدها المقترنة بتعديل قوانين العمل والتعاون مع المنظمات المشتركة. وقد وصفت السلطات هذه الجمعية بأنها «يسارية»، وغير شرعية، وقالت إن المشتركين في أنشطتها ستوجه إليهم تهمة مخالفة قوانين العمل التي تمنع تدخل طرق ثالث في نزاعات العمال.

وقام مئات من رجال الشرطة بت分区 «تشونوهيب» بجامعة سونغويو نكوان في سول في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، مستعملين الغاز المسيل للدموع. وقد اعتقل حوالي مائة من المشتركين، كان من بينهم تشوي كاب - تشول، وهو طالب جيوجلوجيا، ويعتقد بأنه يواجه تهماً بموجب قانون الأمن الوطني تتعلق بعضويته في منظمة «ماناوتة للدولة». ويبدو أنه لم يعتقل إلا لأنه أيد جمعية «تشونوهيب»، وأنه لم يقم باستعمال العنف أو الدعوة إليه.

لقد تأسست منظمة العفو الدولية منذ ٢٩ سنة حتى لا يصبح أمثال هؤلاء الأشخاص ضحايا «منسيين». ويعتمد الذين زاروا عمال المناجم وأصدروا توجيهات حول طريقة تصرفهم، وبأنه نظم عملية تزويدهم بالطعام والسبحان. كما اتهم أيضاً بأنه أبلغ كذباً مثلي اللجنة الدولية للصلب الأحمر بأن مستشفى تيفو

صصيهم، أو مكان اعتقالهم عدة أسابيع. إلا أنه أطلق سراحهم جميعاً تقريراً بدون تهمة في منتصف آيلول/سبتمبر، ولكن بقيت إجراءات الشرطة في تفريغ الإضراب، وسجن العمال، موضع جدل في مصر.

وسجن عدد من المؤيدين البارزين لحق العمال في القيام بإضراب خالي من العنف، وذلك بعد عدة أسابيع من احتجاز الشرطة لهما مصنع حلوان. وكان بين المعتقلين مناضلون من أجل حقوق الإنسان وصحافيون ومحامون وناشطون سياسيون ونقابيون آخرون. ويبدو أن الاعتقادات كانت ذات دافع سياسية، قُصد منها إخراج الانتقاد الموجه ضد سياسات الحكومة وإجراءاتها.

وفي يوغوسلافيا، كانت تجري محكمة عمال المناجم المصريين منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وذلك بتهمة «تفويض النظام الاجتماعي المتأوى للثورة» بموجب المادة ١١٤ من قانون الجنایات الفيدرالي.

كانت المادة ١١٤ موضع جدل متكرر في يوغوسلافيا، وذلك بسبب صياغتها الفضفاضة. وقد أصبحت موضع مزيد من الجدل بعد تطبيقها في قضية زعيم حزب كوزوفو السابق آزم فلاسي، و١٤ آخرين، يعمل معظمهم في منجم ستاري ترغ للزنك، وكانت هذه القضية قد حظيت بدعاية كبيرة. اتهم هؤلاء الخمسة عشر ببنائهم أو بتأييد الإضرابات التي جرت في المناجم في شباط/فبراير، حين دعا عمال المناجم إلى استقالة الرعامة السياسيين غير الشعبيين، وأعربوا عن معارضتهم للتغييرات الدستورية.

كان ساجل نياتي، البالغ الرابعة والثلاثين، أحد عمال المناجم وهو من أصل ألباني، وعمل سكرتيراً لفرع النقابة في المنجم. وكانت التهم المعينة التي وجهت إليه تتعلق باتصالاته المتواصلة بطلبة في «بريسينا»، كانوا يتظاهرون تضامناً مع عمال المناجم المصريين، وبأنه كان أحد الذين زاروا عمال المناجم وأصدروا توجيهات حول طريقة تصرفهم، وبأنه نظم عملية تزويدهم بالطعام والسبحان. كما اتهم أيضاً بأنه أبلغ كذباً مثلي اللجنة الدولية للصلب الأحمر بأن مستشفى تيفو



خوازيه ابسوواردو سوتور الفاريز، من غواتيمالا، طفل في السادسة من عمره، أُصيب بالشلل من نصرة خنق أسفل جسمه في آيار/مايو ١٩٨٦ عندما قام رجال، يعتقد أنهن أفراد الأمن الذين يرتدون ثياباً مدنية، بإطلاق النار عليه من الخلف فيما كانوا يلاحقون والده، الرعم التقلي. نظم أعضاء في مجموعة «غروب إن-فورماشن» التابعة لنظمة العفو الدولية في بودابست، هنغاريا، معرضاً لرسومات الأطفال بجلب الانتباه لقضية خوازيه. وقد صنعت بطاقات بريدية عن هذه الرسومات، وطلبت مجموعات منظمة العفو الدولية في بلدان أخرى أرسلت الرسومات إلى خوازيه سوتور. وتظهر أعلى إحدى رسوماته التي رسمها بنفسه، أرسلت لشكر الأطفال المغاربة الذين قاما بحملات من أجله. □

الكويت

إطلاق سراح معتقلين من الشيعة

الشيعة بعد أن أعدم ١٦ من الحاج الكوبيتين الشيعة يوم ٢١ آيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في المملكة العربية السعودية، وما برح عائلاتهم تطلب إعادة جثثهم. ومنذ ذلك الحين، قُبض على ما لا يقل عن ٢٧ شخصاً، لا يزال أربعة منهم محتجزين بدون محاكمة في سجن الكويت المركزي.

وفي الأول من آذار/مارس، طلبت منظمة العفو الدولية إلى الحكومة أن تتحقق لها ورد من بلاغات حول اتهامات خطيرة لحقوق الإنسان، وقعت في سياق ما يبدو أنه حملة من الإجراءات الشديدة على طائفة المسلمين الشيعة بالبلاد. □

أطلق سراح ١٤ مسلماً شيعياً بكماله في ٣ آذار/مارس، كانوا محتجزين بدون تهمة في سجن أمن الدولة وسجن الكويت المركزي. وكان ١٣ من هؤلاء المعتقلين قد قُبض عليهم في شباط/فبراير، ومن بينهم صالح جوهر، وهو من الشخصيات الدينية البالغة، وعصفوان سباكان في المجلس الوطني الكويتي، وهو حسن حبيب السليمان عبد المحسن جمال. ومن أفرج عنهم أيضاً عبد الرضي قارون، وهو موظف حكومي احتجز بدون محاكمة أكثر من ثلاثة أشهر.

ولقد بدأ القبض على الأفراد من طائفة

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

العفو عن سجناء سياسيين

للحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قد أعلنت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، بأن أحزاب المعارضة ستتصبح مشروعة وستلغى الرقابة على الصحف. □

أطلق سراح ٣٣ سجيناً سياسياً، يحتمل أن يكون بعضهم سجناء رأي، في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في شباط/فبراير. وكان ذلك بموجب عفو عام عن جميع السجناء السياسيين المدانين صادر عن اللجنة التنفيذية الدائمة للمجلس الشعبي الأعلى، وهو أعلى مجلس تشريع في البلاد.

وكان السجناء الثلاثة والثلاثون قد حُكموا بصدق بتأييد رئيس الدولة السابق علي ناصر محمد. وأمر المجلس الشعبي الأعلى أيضاً بإغلاق جميع مراكز الاعتقال، بما فيها مركز الفتاح في التواهي بمحافظة عدن، حيث عُذِّب، حسب ما ورد، عدد كبير من المعتقلين السياسيين في الماضي، وقرر المجلس ألا ياحتجز السجناء إلا في سجون معينة رسمية فقط.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تنفيذ قرار الأخذ في كانون الثاني/يناير من قبل مجلس الوزراء المشترك في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجارتها الجمهورية العربية اليمنية يقضي بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين. وكانت اللجنة المركزية

الشقيقان اليهوديان المعتقلان يحاكمان قريباً

قبض على إليلي سويد، وهو صيدلي في الثانية والثلاثين، بمطار دمشق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، بعد عودته من الخارج. وورد أن شقيقه سلم، وهو صيدلي في التاسعة والأربعين، متزوج وله سبعة أولاد، أخذ من صيدليات العائلة للتحقيق معه على أيدي موظفين سورين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. كما ورد أيضاً أن شخصين آخرين من الطائفة اليهودية، كان أحدهما قد اعتقل في تموز/يوليو ١٩٨٨، يجري اعنتلماً أيضاً بدون تهمة أو محاكمة في سجن عدرا المدني. □

ناميبيا

إلغاء عقوبة الإعدام في الدستور الجديد

تعلق باحتجاز الأشخاص بدون محاكمة إن الدستور الذي تمت الموافقة عليه نهاية جوهر، وهو من الشخصيات الدينية البالغة، وعصفوان سباكان في المجلس الوطني الكويتي، وهو حسن حبيب السليمان عبد المحسن جمال. ومن أفرج عنهم أيضاً عبد الرضي قارون، وهو موظف حكومي احتجز بدون محاكمة إلا عند الإعلان عن حالة طوارئ.

في شباط/فبراير، زار وقد من منظمة العفو الدولية ناميبيا لبحث قضايا حقوق الإنسان، ولقابلة سجناء سابقين وغيرهم من ضحايا اتهامات حقوق الإنسان، وسيكون بعضهم من أعضاء الحكومة الجديدة. □

أعلن في شباط/فبراير، بأن ناميبيا ستثال استقلالها في ٢١ آذار/مارس. وقد علم بأن دستورها الجديد يلغى عقوبة الإعدام ويكتفى حقوقاً وحريات أساسية أخرى.

وهكذا تصبح ناميبيا العضو الـ ١٦٠ بالأمم المتحدة، التي أشرفت على تحول ناميبيا إلى الاستقلال، والعضو الـ ٥١ منمنظمة الوحدة الأفريقية.

عندما كان يجري إعداد مشروع دستور ناميبيا ناشدت نظمة العفو الدولية المجلس التأسيسي المنتخب بإلغاء عقوبة الإعدام، وعبرت عن معارضتها لإدخال أحكام

الصين

اعتقال زعماء دينيين

ورد أن أكثر من ثلاثين من الأساقفة والكهنة والعلمانيين الكاثوليك معتقلون في شمال الصين منذ تشرين الثاني/نوفمبر وذلك في سياق ما يبدو أنه حملة إجراءات صارمة ضد أعضاء كنيسة مواлиة للفاتيكان، يزاولون نشاطهم في الخفاء.

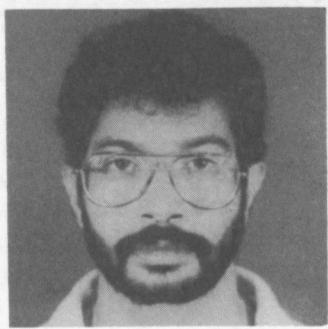
جاء أن تسعه أساقفة على الأقل من لا ينتهي إلى الجمعية الوطنية الكاثوليكية المواقف عليها رسمياً، كانوا بين المعتقلين، لأسباب تتعلق، كما يبدو، بمارستهم أنشطة دينية مستقلة عن الكنيسة التي تتمتع باعتراف الدولة. وكان معظمهم قد تم تكريسهم سرّاً في أوائل الثمانينيات بدون موافقة الجمعية الوطنية الكاثوليكية، التي تنظم الشؤون الدينية في الصين بالاشتراك مع مكتب الشؤون الدينية التابع للحكومة.

وقد أقر مسؤولون في الجمعية الوطنية الكاثوليكية، في شباط/فبراير باعتقال عدد

آثار التعذيب على جثة صحفي مختطف

أن جثته كانت تحمل علامات تعذيب، مع وجود جروح من أثر عبارات نارية أطلقت على رأسه وعنقه. وفنت وزارة الدفاع علاقة قوات الأمن بالحادث، وقالت بأن الحادث موضع تحقيق من قبل مكتب الشرطة الشخصي بتحري الجرائم. في ١٥ شباط/فبراير، أعلنت حكومة سري ليكا بأنها ألغت قانون الطوارئ رقم ٥٥-٥٦ الذي أجاز لقوات الأمن التخلص من الجثث بدون تشييعها أو إجراء تحقيق بشأنها. وتعهد منظمة العفو الدولية أن هذا القانون شجع على تنفيذ الاعدامات الخارجة عن نطاق القضاء، إذ مكن قوات الأمن من ارتكاب جرائم القتل بصورة فعلية مع إفلاتهم من العقوبة وتخلصهم فوراً من جثث ضحاياهم. ومنظمة العفو الدولية إذ ترحب بإلغاء هذا القانون، تعبّر عن القلق الشديد الذي يساورها بشأن التقارير التي ما زالت ترد إليها عن تلك «الاختفاءات». □

ريشارد دي زويسا، صحافي سري لينكي يعمل أيضاً مديعاً ومثلاً، اختطف من منزله في ويليكاد، كولومبيا، على أيدي ستة رجال مسلحين في ١٨ شباط/فبراير. وقد ورد أن واحداً أو الاثنين من مختطفيه كانوا يرتديان زي الشرطة. ثم عثر على جثته في اليوم التالي عارية وقد قدفها الأمواج عند شاطئ كورالاولا في مواراتها. وورد



ريشارد دي زويسا

استهداف عمال نقابيين بمصنع لتعبئة القوارير

هنود يقومون بحملة من أجل أفرادهم «المختفين»، وأقرباء مناضلين من أجل حقوق الإنسان، وطلاب، وشخصيات في الوسط الأكاديمي والطبي، من تعرضوا للتهديد والاعتقال التعسفي والتعذيب و«الاختفاء» والإعدام خارج نطاق القضاء.

وفي شهر شباط/فبراير «اختفى» أوسكار أرماندو بيدراسانتا غارسيا، طالب بكلية الحقوق في جامعة سان كارلوس التابعة للدولة، وطبيبة الأطفال كارمن أنجيليكا فالترويلا، أستاذة الجامعة ورئيسة جمعية الطبيات الغواتيمالية، ويعتقد أنها اختطفت من قبل رجال مددججين بالسلاح يرتدون زياً مدنياً، يأتون إلى بيام في أعقاب حملة أفرج عنها بعد ذلك بيام في إقاب حملة شنت على الصعيدين الوطني والدولي شملت تدخل دبلوماسيين أجانب. وما يعيش حالياً في المني. □

استهدف - للمرة الثانية - عمال بمصنع

لتعبئة قوارير الكوكاكولا في مدينة غواتيمالا

في غمار موجة أخرى من انتهاكات حقوق

الإنسان.

كان شقيقان، هما كارلوس إيزيك وتايلور فرنسيسكو ساغاستوما، وهما من النقابيين العاملين في المصنع، قد شوهدا

على قد الحياة آخر مرة بجوار منزلهما في شباط/فبراير. وفي صباح اليوم التالي، عبر على جثتيهما، مع جثة أخرى لشخص مجهول، بجانب «مكان إقامته»

المعروف في المنطقة. وكانت كلها تحمل علامات تعذيب ظاهرة. وقد كان نقابيو

مصنع التعبئة منذ وقت طويل هدف لانتهاكات حقوق الإنسان في غواتيمالا، وقد حدث قتل الشقيقين بعد فترة قصيرة

من تعرّض مصنع قوارير الكوكاكولا للهجوم بالمدافع الرشاشة، وتوجه

التهديدات للنقابيين العاملين فيه.

وكان بين الضحايا الآخرين قرويون

جنوب أفريقيا

تعليق أحكام الإعدام، والتقدم بإصلاحات

لنظامات كانت محظوظة فيما سبق. وإذا ترحب منظمة العفو الدولية بالإفراجات ورفع القيد عن سجناء الرأي، فإنها تشعر بالقلق إزاء احتفاظ الحكومة بصلحيات الاعتقال الطويل الأمد، وبالحبس الانعزالي في حالات كبيرة، بدون محاكمة يوجب القوانين الدائمة وقوانين الطوارئ، وكذلك إزاء تقارير التعذيب التي ما زالت تردها. في كانون الثاني/يناير، توف ثلاثة معتقلين سيسين على الأقل، بدون توجيه همة لهم، في أثناء احتجازهم لدى الشرطة، ومن بينهم مياسيلو فري بالغ السادسة عشرة، الذين زعم أنهم لقوا حتفهم تحت التعذيب أثناء استجوابهم في مركز شرطة وبلفاردين في الترانسفال. □

ال أقل عام ١٩٨٩. وهناك حالياً حوالي ٢٨٠ شخصاً في «جناح الموت» إلى حين تنفيذ حكم الإعدام بهم.

وقد أعلن وزير العدل في وقت لاحق عن مقترنات تتعلق بالإصلاح التشريعى الذي يشمل الحق التقليدي في الاستئصال ضد حكم الإعدام، وتشكيل لجنة لدراسة أحكام الإعدام القائمة حالياً. وصرح بأنه لن ينفذ أي حكم بالإعدام قبل دراسة البرلان التشريعات المقترنة.

ورفعت الحكومة القيد عن جميع المنظمات السياسية وعن مئات المعتقلين السابقين الذين تثبت المنظمة كثیرين منهم كسجناء رأي.

وبدأت الحكومة أيضاً في إطلاق سراح الأشخاص الذين سجنوا بسبب اتهامهم

المغرب

مندوبو المنظمة يبحثون بوعاث قلقها مع الملك

حثّهم فيه. كما أعرب المندوبون أيضاً عن قلقهم بشأن أرملة الجنرال أوقيري، الذي زعم أنه مدير انقلاب عام ١٩٧٢، وأطفالها الستة وابن عمها وهم معتقلون في جبس انعزالي منذ ١٧ سنة في معسكرات أو مزارع احتجاز سرية.

صرح الملك الحسن بن معاشرته للتعذيب وفق «اختفاء» أي شخص. وقال إن الضباط العسكريين وُضعوا تحت الإقامة الجبرية من أجل حمايتهم. وطلبت منظمة العفو الدولية السماح بمقابلة الضباط المحتجزين عند زيارة تالية لوفد المنظمة بعمر القيام بها في أواخر آذار/مارس.

في ٢٠ شباط/فبراير، نشرت المنظمة تقريراً من انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة الاعتقال الاحتياطي في

في شباط/فبراير قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة المغرب تلبية لدعوة من الملك الحسن الثاني لبحث بوعاث قلق المنظمة فيما يخص المغرب، ومن بينها حبس الأشخاص جسماً انعزالياً مدة طويلة بموجب نظام الاعتقال الاحتياطي *garde à vue* وتعذيبهم، ومحاكمتهم حاكمة غير عادلة، و«اختفائهم» بين فيهم أشخاص يتضمن إلى الصحراء الغربية، والسجن الطويل الأجل لسجيناء الرأي.

أعرب الوفد عن قلق المنظمة الشديد إزاء مصير حوالي مائة ضابط عسكري سابق أدينا بقيامهم بمحاولة انقلاب في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ ولم يطلق سراحهم رغم انتهاء مدة الحكم. وقد وردت أنهما شرطوا لـ«الصحافة» في الوقت الذي

عند افتتاح الدورة البرلمانية لعام ١٩٩٠ في ٢ شباط/فبراير، أعلن رئيس جمهورية دولة جنوب أفريقيا الرئيس إف. دبليو. دى. كليرك عن قرب الإفراج عن نلسون مانديلا، ورفع الحظر فوراً عن المجلس الوطني الأفريقي ومجلس

أذربيانا الأفريقي العام وغيرهما من المنظمات السياسية، وإلغاء أوامر التقيد المفروضة على مئات من معارضي الحكومة، وتعليق أحكام الإعدام. وأخيراً أطلق سراح نلسون مانديلا في ١١ شباط/فبراير بعد قضاء ٢٧ سنة في السجن.

وقد رحّبت منظمة العفو الدولية بتعليق الحكومة - لأحكام الإعدام وللتغيير عن عزمها على تضييق نطاق عقوبة الإعدام. فقد أعدم ١٧٢ شخصاً عام ١٩٨٧، و١١٧ شخصاً على الأقل أعدموا عام ١٩٨٨، و٦٠ شخصاً على

النشرة الاخبارية لمنظمة العفو

الدولية تصدر كل شهر في أربع لغات تحمل إليكم بوعاث قلق المنظمة وحملتها في جميع أنحاء العالم، إلى جانب التقارير الوفائية. ويمكن الحصول عليها من منظمة العفو الدولية (على العنوان المذكور أدناه) أو من مقر الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية.

١ Easton Street
London WC1X 8DJ

